الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماسترفي العلوم الاقتصادية

أثر النمو الاجتماعي على النمو الاقتصادي

دراسة وصفية

من إعداد الطالبتان:

- ✓ وقاص نعيمة .
- ✓ بن زايد هوارية

تحت إشراف الأستاذ(ة)

أ. أوجامع إبراهيم

أعضاء المناقشة

أ بن سبع الياس	أستاذ محاضر–أ-	رئيسيا
ا. اوجامع ابراهيم	أستاذ مساعد –ب-	مشرفا
ا. جباري لطيفة	أستاذة محاضرة –أ-	ممتحنة

السنة الجامعية

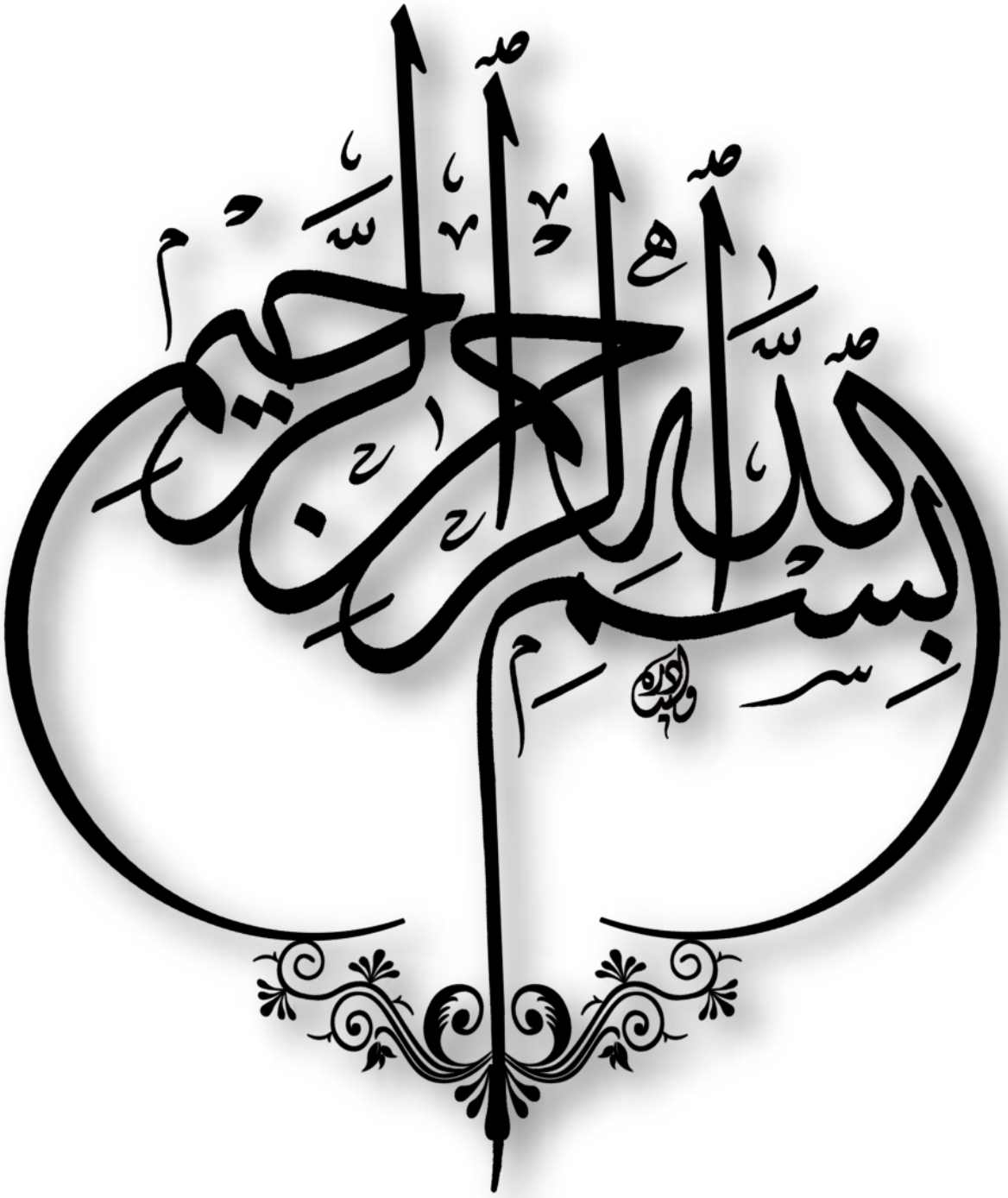
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

وصلت مرحلتي الجامعية إلى نهايتها

بعد تعب ومشقة

وها أنا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط

وأمتن لكل من كان له الفضل في مسيرتي، وساعدني ولو باليسير

الابوين والأهل والأصدقاء وأستاذي الفاضل

و لا أنسى صديقة العمر وقاص نعيمة

أهديكم بحث تخرجي

بن زايد هواري

اهـــداء

الى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

الى اخوتي و أخواتي حفظهما الله ورعاهما

إلى كل من علمني حرف في هذه الدنيا و بالأخص الأستاذ الفاضل

" أوجامع إبراهيم "

ولا أنسى صديقتي بن زايد هوارية

وقاص نعيمة

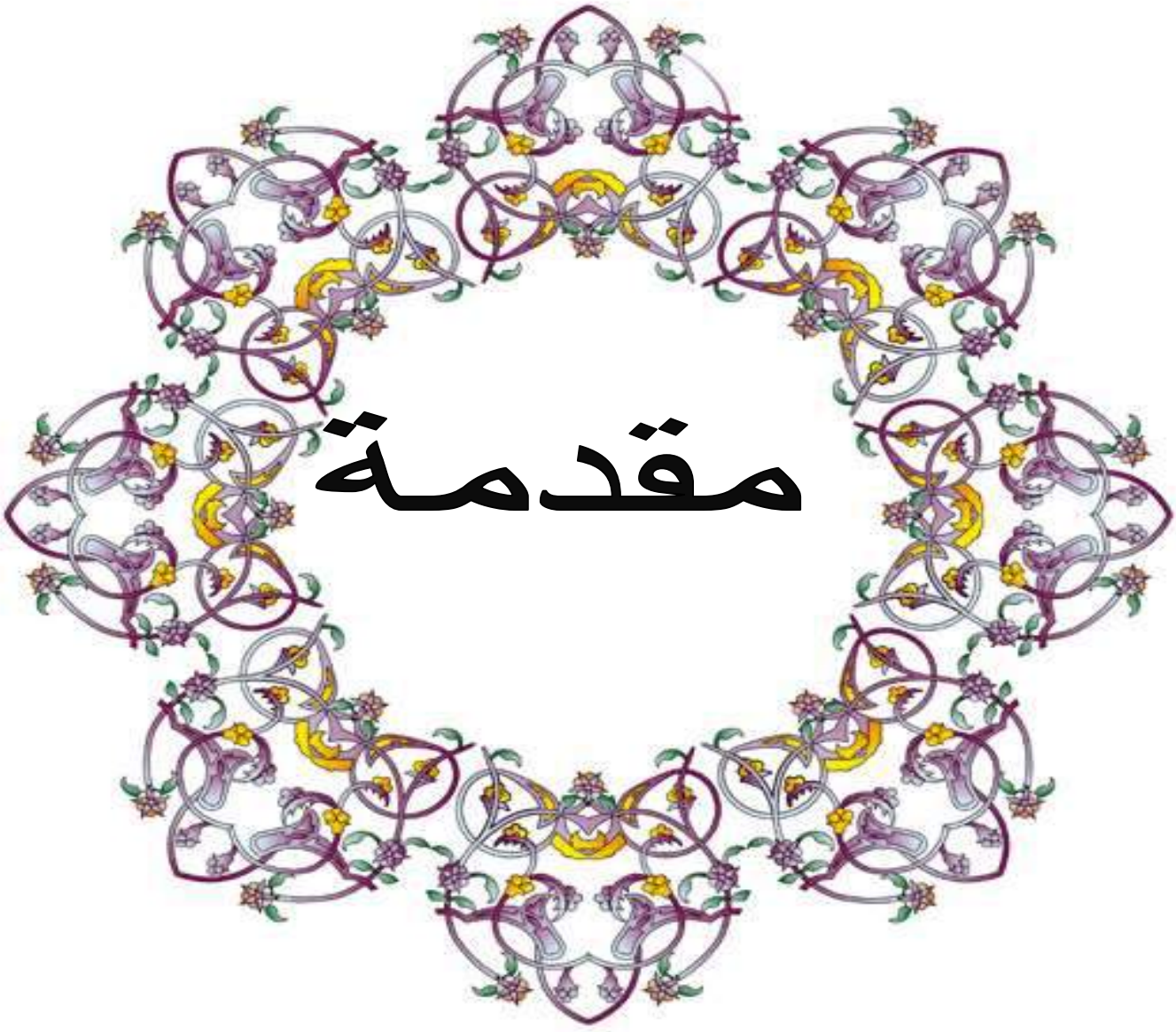
مقدمة

يشير النوع الإجتماعي "الجندر" إلى جملة العلاقات والأدوار والقيم التي يحددها المجتمع للرجال والنساء، الفتيان والفتيات، والتي

تمتاز بالديناميكية وتتغير مع الوقت. ويتضمن هدف تحقيق مساواة النوع الإجتماعي تأكيد أن لدى النساء والرجال فرصا متساوية للحصول على الموارد والتحكم بها، وتطوير الفوائد واتخاذ القرارات في كل مراحل عملية التطور والمشاريع والبرامج والسياسات العامة، ويستلزم ذلك تحقيق عدالة النوع الإجتماعي من حيث الإنصاف في توزيع الفوائد والمسئوولیات بين النساء والرجال، والإعت ارف بأن لديهما حاجات وقوى مختلفة، وتحديد هذه الاختلافات ومعالجتها بطريقة تصحح عدم التوازن بين الجنسين.

وقد بات معروفا أن بإمكان وسائل الإعلام لعب دور كبير في تحقيق التحول والتغيير في المجتمع من خلال نشر وتداول

المعلومات. ورغم أنها تعكس نمط القيم السائدة في المجتمع، لكن بإمكانها أن تسهم أيضا في التغيير نحو الأفضل، وفي رفض أو تعزيز الصور النمطية.

وسواء كانت وسائل الإعلام تعكس بموضوعية أو صدق حضور المرأة والرجل في المجتمع أم لا، يبقى أن عليها دعم توازن النوع الإجتماعي.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الحضور المتوازن للنساء والرجال في وسائل الإعلام الأردنية من حيث العوامل التالية:

أولا، الحضور المتوازن للنساء والرجال –بالشكل الذي يجسد مكونات المجتمع والتجارب الإنسانية والأعمال والآراء ومواضيع

الاهتمام في ما تعالجه وسائل الإعلام من القضايا الراهنة والأخبار.

ثانيا، التقديم الصحيح لسمات النساء والرجال با ازلة الصور النمطية وزيادة الصور/ السمات متعددة الأبعاد.

ثالثا، تغطية وسائل الإعلام للمسائل المرتبطة بمساواة وتكافؤ النوع الإجتماعي كعنصر مهم وجوهري في الدور الرقابي لوسائل الإعلام في المجتمع.

رابعا، مظاهر الوعي بالنوع الإجتماعي في مختلف أنواع المحتوى التحريري (من تغطيات وتحرير، تقارير وتعليقات، قصص إخبارية وبرامج وثائقية، مقابلات وبرامج حوارية، إلخ) وفي مختلف المواضيع ومجالات التغطية الإعلامية (مثل السياسة والحاكمية، الإقتصاد والأعمال، العلوم والتكنولوجيا، إلخ) وفي تصنيفات أو أقسام المحتوى (مثل

صفحات الأخبار أو المحليات، الافتتاحيات أو مقالات ال أري وأقسام الأعمال والرياضة، إلخ.(

خامسا، مظاهر فهم دقيق وشامل للعنف المبني على النوع الإجتماعي في كافة أشكاله باعتباره خرقا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا (وفقا لإعلان منظمة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، .)١٩٩٣

ولتحقيق أهدافها، اعتمدت الدراسة منهجية رصد المحتوى على مدار أسبوع واحد من 17الى 21كانون الأول/ يناير ،2018 في عينة من 22وسيلة إعلامية تم اختيارها بحيث تمثل قطاع الإعلام في الأردن بتنوعه، من ناحية وسائطه المكتوبة والمرئية والمسموعة، توجهاته وملكياته في القطاعين الخاص والعام، سعة إنتشاره، جمهوره وموقعه الجغرافي. وتتضمن العينة ٨محطات إذاعية، ٣قنوات تلفزيونية، ٥صحف يومية، ٥مواقع إلكترونية إخبارية، ووكالة الأنباء الرسمية.

وشملت الدراسة كذلك تحليلا لعينة من المحتوى الإعلامي ممثلة من منظور النوع الاجتماعي، كميا ونوعيا، من خلال تصنيف وتحليل المحتوى حسب الجنس ومفاهيم البنية الإجتماعية وأدوار النوع الإجتماعي، وتقييم تأثير المحتوى الإيجابي على مساواة وعدالة النوع الإجتماعي، أو السلبي نتيجة التمييز على أساس الجنس.

واعتمدت عملية التحليل على معايير القسم الثاني (الفئة ب) من "مؤشرات مساواة النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام" التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو.) وأيضا استندت الدراسة إلى جلسة نقاشية تهدف إلى عرض مخرجات رصد المحتوى الإعلامي ومناقشتها مع رؤساء تحرير مؤسسات إعلامية مستهدفة في الدراسة، بهدف تطوير توصيات تتم إضافتها إلى الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن فجوة التوازن الجندري التي تطبع مختلف مناحي الحياة في الأردن، تجد لنفسها تجليات أكثر حدة وتعقيدا على صعيد وسائل الإعلام، في القطاعين الحكومي والخاص المطبوع، الإلكتروني، المرئي، والمسموع. ويتبدى ذلك في الأرقام التي تبين أن نسبة ظهور المرأة في هذه الوسائل لا تتجاوز (%)9مقابل الظهور الذي يتمتع به الرجل وهو.%) .

من هذا المنطلق سوف نصيغ الاشكالية التالية:

فيما تتمثل أهمية ادماج النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي؟

و التي يتفرع منها الاسئلة التالية:

ماذا نعني بالنوع الاجتماعي ؟

ما المقصود ب النمو الاقتصادي المستجيب للنوع الاجتماعي؟

اسباب اختيار الموضوع:

- موضوع يستحق الدراسة من كل الجوانب.
- موضوع جديد لم يسبق لنا التطرق اليه.
- محاولة اثراء جامعتنا بمثل هذه المواضيع.

اهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع اهمية حساسة نظرا للجوء بعض الدول الى البدء في دمج النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي أو بالاحرى الحياة الاقتصادية بشكل عام .

اهداف الموضوع:

- التعرف على النوع الاجتماعي .
- التعرف على كيفية ادماجه في مسار النمو الاقتصادي.

منهجية لبحث:

تطرقنا في هذا البحث الى تطبيق المنهج الوصفي وهذا بالاعتماد على المراجع و المعلومات السابقة

بالاضافة الى ذلك فقد قسم هذا البحث الى مبحثين، حيث يهتم المبحث الاول ب ماهية النوع الاجتماعي و الذي بدوره ينقسم الى فصلين، الفصل الاول عرضنا فيه ماهية النوع الاجتماعي أهمية، أهدافه.....أما في الفصل الثاني فقد قمنا ب دراسة ميدانية للنوع الاجتماعي و تأثيره .

فصل الأول:
الاطار المفاهيمي
للنوع الاجتماعي

تمهيد:

نظرا لحداثة مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) فقد خلطت الأغلبية بينه و بين مفهوم الجنس (النوع البيولوجي) على الرغم من وجود فرق كبير بين المفهومين، هذا الفرق الذي بنيت عليه النظريات التي تفسر كيفية تشكل و تطور مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)، و تفاوتت الآراء فيما إذا كان المفهومان مرتبطين و ينبني احدهما على الآخر .

حيث تعتبر آن أوكلي أول من استخدم هذا المفهوم (الجندر) و قد حاولت التمييز بينه و بين مفهوم الجنس، و من اجل الإلمام بهذا الموضوع ارتأينا وضع الخطة التالية :

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النوع الاجتماعي

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة بين النوع الاجتماعي و النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النوع الاجتماعي

حين تسأل الناس عما تعنيه عبارة النوع الاجتماعي، غالبا ما يجيبون في أول رد فعل لهم المرأة،لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية حول النوع الاجتماعي و هذا كله من أجل الإجابة على هذه الإشكالية بأن" النوع الاجتماعي لا يعني المرأة"

المطلب الأول: مفهوم النوع الاجتماعي:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقديم المفاهيم الأساسية للنوع الاجتماعي (التعريف، النشأة، و الأهداف...) لتوضيح مفهوم النوع الاجتماعي بدقة.

أولا: تعريف النوع الاجتماعي

الجندر كلمة انجليزية من أصل لاتيني و لها عدة تعاريف و هي كالاتي:

- **تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(unifem)[1]:**

" الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى، وهذه الدوار التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى".

ويشير هذا المصطلح إلى الأدوات والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل.

ويعني الجندر الصورة التي ينظر لها المجتمع إلينا كنساء ورجال، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا وتصرفاتنا ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة.

- **تعريف منظمة الصحة العالمية[2]:**

المصطلح الذي يفيد استعمال الخصائص التي يحملها الرجل و المرأة كصفات مركبة اجتماعيا، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية

- **تعريف الباحثة Antoinette Fouqué[3]:**

[1] مسردمفاهيمومصطلحاتالنوعالاجتماعي،ص 4،صندوقالأممالمتحدةالانمائيللمرأة،المكتبالاقليميللدولالعربية،ط4 ،سنة 2001 م.

[2] نيكوليانواسينار،ادراج النوع الاجتماعي في منظمتك غير حكومية، النسخة العربية للمعهد الديمقراطي لبنان،2007،ص 10

[3] اوجامع ابراهيم، ادماج مقارنة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2010-2011،ص06.

يعني أن مميزات الرجل و المرأة هي مميزات تتصل بعلاقاتها الاجتماعية تحت تأثير عوامل اقتصادية و ثقافية و إيديولوجية..... تحدد أدواره و أدوارها، و تضيف انه يجب إقحام المساواة بين الرجل و المرأة في كل السياسيات العامة، الحكومية منها و غير الحكومية.

- **تعريف الاتحاد النسائي العام[1]:**

هو السعي لتوفير تكافئ الفرص بين الرجال و النساء و دون تمييز بينهما على أساس الجنس، و ذلك بما يكفل مشاركتهما معا بشكل متساوي في مختلف العمليات، و بما لا يتعارض مع الخصوصية الثقافية و الاجتماعية .

- **التعريف الشامل :**

إن مفهوم النوع الاجتماعي يقصد به تحديد الأدوار الاجتماعية للجنسين، و التي تتغير مع تغير الزمن و تغير الثقافات داخل المجتمع الواحد، فهو يهدف إلى تحقيق العدالة و الإنصاف بين الرجل و المرأة من حيث تكافؤ الفرص المتاحة و الوصول إلى الخدمات و الانتفاع من ثمار تنمية الاقتصاد ككل .

ثانيا: النشأة

يعتبر مفهوم النوع الاجتماعي أو ما يسمى بالجندر من المفاهيم الحديثة، التي تطورت و تبلورت أفكارها حسب المراحل التاريخية التي مرت بها، و من خلال تتبع نشأته و ظهوره لم نجد اتفاقا على بدايته.

فمنهم من ذكر أن بدايته ظهرت في الثمانينات من القرن العشرين كمصطلح بارز استخدم في قاموس الحركة النسوية حيث ظهر في أمريكا الشمالية و من ثم أوروبا الغربية عام 1988م، و منهم من ذكر أن ظهور مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) على الساحة الدولية كان منذ إعلان العام الدولي للمرأة 1975م، و ترسخ من خلال العقد الدولي للمرأة (1976م-1985م).

و من يرى أن أول ظهور لمفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) كان في مؤتمر السكان و التنمية في القاهرة عام 1994م.

[1] مجلة المبادرات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في دولة الامارات العربية المتحدة ، ص 11.

و بتتبع هذه التواريخ وجدنا ارتباطا كلا منها بتاريخ المؤتمرات العالمية للمرأة ابتداء من العقد الأممي، الذي اتفق عليه في مؤتمر العالمي الأول للمرأة المنعقد في المكسيك عام (1395م-1975م)، الذي اعتمدت فيه خطة العمل العالمية حول قضايا المساواة، و التنمية، و السلم. و يمتد من عام(1392م-1405م / 1972م-1985م)، و يلاحظ في هذا الشأن أن هذا العقد الأممي للمرأة مستنبط عن مواثيق الأمم المتحدة و اتفاقيتها يقينا منه أن هذا العقد قد يكون آونة زمنية كافية لتحقيق الأهداف أولا، و لتنفيذ الخطط الموضوعة لها في المجال التطبيقي ثانيا.

و حرصا من المؤتمر السابق على ضمان سير خطة العمل العالمية بمجراها الصحيح، فقد رأت لجنة المتابعة إلى ضرورة عقد مؤتمر ثان في منتصف العقد في مدينة كوبنهاجن / الدنمارك سنة 1980م تحت شعار " عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية المساواة، التنمية و السلم[1]،و ذلك لاستعراض التقدم الذي شهده المؤتمر في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، إضافة إلى تعديل البرامج المتعلقة بالنصف الثاني للعقد في ضوء الاقتراحات و البحوث الجديدة المقدمة من قبل هذا المؤتمر.

ثم عقد مؤتمر إضافي عالمي ثالث في مدينة نيروبي/كينيا سنة 1985، لاستعراض التقدم الملحوظ في تنفيذ خطة العمل العالمية بعد مرور عشر سنوات على وضعها قيد التنفيذ و لدراسة العقبات و المعوقات التي حالت دون تنفيذها كاملا في جميع بلدان العالم.

و في سنة 1995 عقد مؤتمر بيجين لتحقيق المساواة الايجابية بين الرجل و المرأة و تحسين أوضاعهما في العالم، و تعزيز حقوقهما الإنسانية، حيث أتاح هذا المؤتمر فرص لجميع الهيئات الحكومية و غير الحكومية لإبراز جهودهم و تجديد التزاماتهم بموضوع المؤتمر الأساسي.

حيث تمتثل أهم أهداف هذا المؤتمر في :

- اعتماد منهاج عمل يركز على القضايا الرئيسية التي حددت العقبات أمام النهوض بالنوع الاجتماعي في العالم.
- وضع استراتيجيات و أهداف جديدة مناسبة لإزالة العقبات .ضم جهود المرأة و الرجل بالتساوي في جميع القرارات و السياسات لتحقيق برامج عمل خاصة .

ثالثا:أسباب ظهور النوع الاجتماعي

[1] ابراهيم اوجامع، مرجع سبق ذكره، ص 48.

يمكن إرجاع الأسباب الرئيسية لظهور مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر) إلى ما يلي:

- اهتمام العالم بمجمله في مفهوم النوع الاجتماعي
- الانتشار الواسع لوسائل الاتصال و سهولة اطلاع شعوب العالم على ثقافات بعضها البعض.
- تشكل هيئات دولية مختصة لمتابعة التباين و معرفة أسباب الخلل في هذه العلاقة في المجتمعات المختلفة و محاولة وضع القوانين و الإجراءات الضرورية لإصلاح هذا الخلل.
- العمل على إيجاد الوسائل المناسبة التي تؤذي بهذه العلاقة إلى الأفضل، و بما ينعكس إيجابيا على جميع أفراد المجتمع نتيجة لتقدم جهود التنمية، و الاستفادة من ثمارها[1].

رابعا: أهداف النوع الاجتماعي

يمكن تحديد الأهداف التي تصبو إليها مفهوم النوع الاجتماعي فيما يلي :

✓ **خلق علاقة تكاملية بين الرجل و المرأة:** إن الهدف الأول للنوع الاجتماعي أن يخلق علاقة تكاملية بين الرجل و المرأة، فكل واحد يكمل الأخر، و بذلك فالرجل و المرأة ليس ندين لبعضهما أو متنافسين، و لكن الفكرة أنهما معا يشكلان أساسا لبناء المجتمع .

✓ **تمكين المرأة** : و هذا يعني إدماج المرأة في المجتمع و منحها الفرص اللازمة لإظهار ما تملك من قدرات تستطيع توظيفها في بناء المجتمع و مشاركة الرجل، بحيث لا تكون المناصب العليا حكرا على الرجل دون المرأة .

✓ **تحديد الأدوار و تحقيق العدالة و المساواة و الرفاه الاجتماعي:** قد يكون الخلط أحيانا بين مفهوم النوع الاجتماعي و الاختلافات البيولوجية بين الرجل و المرأة، فالنوع الاجتماعي يختص بالأدوار التي تقوم بها المرأة و هي تحتكم إلى العادات و التقاليد و القيم، و هي بذلك متغير نسبي، بعكس المتغير البيولوجي الذي هو ثابت.

✓ إعادة توزيع الأدوار و المسؤوليات و التي هي بالعملية غير السهلة و تحتاج إلى وقت للتطبيق، فليس سهلا على المرأة أن تتخلص من الصورة النمطية التقليدية الموجودة في بنيتها الشخصية و ليس من السهل على الرجل أن يتنازل عن سلطته[2].

المطلب الثاني: أدوار النوع الاجتماعي (الجندر)

[1] معتصم تركي الضلاعين، الجندر فجوة النوع الاجتماعي و دورها في اختلال البيئة الجامعية ،دار الخليج للنشر و التوزيع .....ص 17.

[2] معتصم تركي الضلاعين، نفس المصدر ص 25

يقصد بها تصنيف المهام و المسؤوليات حسب النوع الاجتماعي (الجندر)، و أن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية و قد تتغير وفقا لتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية .....الخ،و يمكن التمييز عموما بين أربعة أدوار رئيسية: إنتاجية، إنجابية، اجتماعية، سياسية.

- **الدور الإنتاجي**:هو الدور الخاص بإنتاج السلع و الخدمات القابلة للاستهلاك، و يرتبط بالأعمال التي يقوم بها كلا الجنسين (الرجل، المرأة) مقابل أجر نقدي أو عيني[1]. حيث يشمل هذا الدورإنتاج السلع التي لها قيمة تبادلية قابلة للبيع في السوق.
- **الدور الإنجابي** :يشمل مسؤوليات إعادة إنتاج القوى العاملة في المجتمع و كذا صيانتها، و يرتبط هذا الدور بالحمل و الولادة و رعاية الأطفال .... الخ، إلا لن هذا الدور يعتبر ليس اقتصاديا رغم الأهمية التي يبلغها، و غالبا ما يستبعد من حسابات الدخل القومي[2].
- **الدور المجتمعي**:يعتبر الدور المجتمعي امتدادا للدور السابق، حيث يتمثل دوره في القيام بالأعمال التطوعية غير مدفوعة الأجر داخل المجتمع ،إضافةإلى تقديم خدمات تساعد المجتمع البشري على التطور و الازدهار و البقاء كالرعاية الصحية و التعليم ... الخ[3].
- **الدور السياسي**: يتلخص في سلطة اتخاذ القرار السياسي، حيث يشمل النشاطات السياسية داخل المجتمع ككل، و عادة ما يكون هذا الدور مدفوع الأجر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نظرا لارتباطه بالمركز و السلطة[4].

المطلب الثالث: النوع الاجتماعي (الجندر) و الجنس

نظرا لحداثة مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) فقد خلطت الاغلبية بينه و بين مفهوم الجنس (النوع البيولوجي) على الرغم من وجود فرق كبير بين المفهومين، هذا الفرق الذي بنيت عليه النظريات التي تفسر كيفية تشكل و تطور مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)، و تفاوتت الآراء فيما إذا كان المفهومان مرتبطين و ينبني أحدهما على الآخر كسبب لوجود التمييز بين الجنسين.

---

[1] هيفاء أبو غزالة، الكاشف في الجندر و التنمية، اليونيفيم، طبعة 2006، ص 8.

[2] إبراهيم وجامع، نفس المرجع السابق، ص 8.

[3] نفس المرجع السابق، ص 09.

[4] نفس المرجع السابق، ص 09

و تعتبر آن اوكلي أول من استخدم مفهوم الجندر، و قد حاولت التمييز بينه و بين مفهوم الجنس[1].

- **أولا: الجنس sex:**

عرفت آن اوكلي الجنس على أنه:" الخصائص الفيسيولوجية و البيولوجية التي تميز الذكر عن الانثى، فيما يتعلق باختلاف الكروموسومات و الهرمونات و الاعضاء الجنسية الداخلية و الخارجية[2].

- **ثانيا: الجندر :**

و عرفت الجندر بأنه عبارة عن الذكورة و الانوثة المبنيين اجتماعيا و المشكلين ثقافيا و نفسيا [3].

- **ثالثا: الفرقبينهما:**

يعتبر الفرق بين مفهوم الجنس و الجندر كالفرق بين البيولوجيا و الحضارة، و تمثل المرأة الجانب البيولوجي من حياة الانسان كأداة لحفظ النوع، و ما يرتبط بذلك من سمات أنثوية نمطية، في حين يمثل الرجل الجانب الحضاري المادي و هو الابداع و الثقافة و ما يرتبط بذلك من سمات ذكورية نمطية.

و توجد ثلاث اراء رئيسية تفسر هذه الفروق بين الجنسين، و توضح كيف تطور الهوية الجندرية و اكتسابالأدوارالجندريةأيضا بناء على الفرق بين مفهوم النوع البيولوجي (الجنس)، و النوع الاجتماعي (الجندر)، وتتمثل هذه الآراء في ثلاثة اتجاهات رئيسية[4]:

- الجندر و البيولوجيا، الفروق الطبيعية.
- التنشئة الاجتماعية الجندرية.
- البنية الاجتماعية لمفهوم الجنس و مفهوم الجندر.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

[1] عصمت محمد حوسو، الجندر الابعاد الاجتماعية و الثقافية ، عمان،دار الشروق 2008، ص 80.

[2] نفس المرجع السابق، ص 80

[3] نفس المرجع السابق، ص 80

[4] نفس المرجع السابق، ص 81

عرف النمو الاقتصادي تطورا هائلا و ذلك على يد مجموعة من الاقتصادين باختلاف توجهاتهم و ايديولجياتهم ، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم مفهوم شامل حول النمو الاقتصادي و أهم نظرياته.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

- **أولا: تعريفه:**

إن العديد من الاقتصاديين أمثال: S. Kuznetsمن الو.م.أ و w. A .leuis من انجلترا وF.Perrousمن فرنسا.... اهتموا بمفهوم النمو الاقتصادي فهم يعتبرونه مرادف لارتفاع الدخل الوطني والبعض يعتبرونالنمو هو نمو السلع و الخدمات و لقد تعددت التعاريف و المفاهيم من مفكر لآخر و من اتجاهفكري لآخر سنتطرق لبعضها فيما يلي[1]:

تعريفلويس W.A. Lewis

يرى أن النمو الاقتصادي يتمثل في نمو الإنتاج بالنسبة للفرد . أي ما يحصل عليها لفرد من الإنتاج.

تعريف بروس F.Perrous

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المتوقعة خلال فترة أو عدة فترات لبلد ما للناتج الكلي الصافي بقيمة حقيقية.

تعريف كيزني: S.Kuznets

النمو الاقتصادي المعاصر يعكس قدرة توفير عرض دائم للسكان بارتفاع كمية كافية من السلع والخدمات بالنسبة للفرد مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص التالية:

وتيرة مرتفعة للناتج بالنسبة للفرد ترافقها وتيرة مرتفعة للفعالية بالنسبة لوحدة عامل الإنتاج، ووتيرة مرتفعة من التغيرات الهيكلية.

[1] مذكرة شهادةالماجستير في العلوم الاقتصادية "التنمية الاقتصادية و الحماية الاجتماعية..."من إعداد الطالبة كيفانيشهيدة ,تحت إشراف البروفيسورشريفشكيب أنور السنة الجامعية 2006-2007.

و في تعريف أخر[1] :

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القوميالحقيقي عبر الزمن ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقيأو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.

ويتضمن التعريف السابق ثلاثة نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي :

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ✓ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛
- ✓ أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة على رغم من عدم وجود أيمبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، و من أهم هذه العناصر ما يلي:

- ➢ **الموارد الطبيعية:**

وهي ما يمكن استغلاله من موارد التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغاباتوغيرها...مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد، ويشترط في هذا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي موردطبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات،حيث أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أيمورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي مالم يتم استغلال هذا المورد،ولتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد كما يجب أن تكون كلفة هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيهامن هذا التحويل.

ويشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية وكمية هذه الموارد، فالنوعية الرديئة من الموارد لا يمكن تحويلها إلى حالاتاقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها، وتمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغيير كمياتهاونوعياتها، حيث يمكن لبعض الموارد إن لا تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها، وهذا التطوير يحتاج إلتوجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد وذلك على حساب التضحية ببعض الموارد وما

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2014 ص ص (79-80).

ينتجعنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور وجديد على المدى البعيد يتيح الوصوللمستويات أعلى على هذا المنحنى[1] .

- **الموارد البشرية:**

ويتمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النموالاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصاديوالمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

ونلاحظ من المعادلة أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع زيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قل الطرف الأيسر من المعادلة وبالتالي قل معدل النمو الاقتصادي، إذا أما بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فان معدل النمو الاقتصادي سيرتفع، إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة وبالتالي الإنتاج وهذا ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل ويمكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال وتخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع وخدمات وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتباره عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي أهمها[2]:

- معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد.
- المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل.
- المستوى الصحي للفرد الذي ينجز العمل
- المهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل
- كمية ونوعية المصادر المتاحة في انجاز العمل
- المستوى التنظيم والإدارة فيا لعمل.

[1] علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي)الواقع، العوائق، سبل النهوض("، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص ص،43،40.

[2] عبادة عبد الرؤوف ، " محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر:دراسة تحليلية قياسية "، 1970-2008مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، ، 2011ص61.

- كمية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل.
- نوعية العلاقات الإنسانية في العمل.

ثالثا: رأس المال

وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، ونميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة ،ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لابد أن تتم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدماتها الإنتاجية، منه نجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، وإن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة[1].

- **التقدمالتكنولوجي:**

إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما نساهم به لابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة إمكانيات الإنتاجية، أو في تقرير مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب التعبير الشومبتري، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير.

فالابتكارات العلمية الحديثة ،والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفردمن الإنتاج الكلي،حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا، ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في

[1] عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 61

تحسين التقدم المادي، إلا انه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لكان كذلك لتمكن تكل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مالعام في متناول الدول[1].

- **التخصص وتقسيم العمل:**

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام1776 م يعتبر مبدأ في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصادي ابتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجازه ذه العمليات ستكون عالية، وزيادة حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.

- **البيئةالاقتصادية:**

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن ويعمل على إعاقة عمليات الاستثمار ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على التحضر والنمو الاقتصادي[2].

المطلب الثاني: مراحل النمو الاقتصادي

ظهرت محاولة لتحديد درجة النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة قام بها البروفسور روستوا Rostow أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج، وتتلخص هذه المحاولة بوضع مراحل معينة لعملية النمو الاقتصاد، قال عنها في مقدمة كتابه" مراحل النمو الاقتصادي" إنها ليست إلا نتائج مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث وتتلخص هذه المراحل في[3] :

---

[1] محي الدين حمدان ،"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، ،2009ص 11

[2] مصطفى بن ساحة،"أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية،معهد العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،غرداية،، 2011ص.

[3] د.عليرعاد ،دورالتعليم في تحديد مستوى الدخل ،دراسة قياسيةلعينة من دول OCDEخلال الفترة 1981.2005باستعمال معطياتالبانيل (Panel)وتقنية CMM، مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيلشهادةالماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع الاقتصاد الكمي)،جامعة الجزائر 3– –السنة 2011/2010، ص62.

✓ مرحلة المجتمع التقليدي :

وفيها تكون الدولة شديدة التخلف اقتصاديا، يتسم اقتصادها القومي بالطابع الزراعي التقليدي، ويتبع أهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي بها، ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وانخفاض مستوى الإنتاجية وصغر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي . وقد ضرب روستوا مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي بالصين ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى ويعتقد روستوا أن هذه المرحلة عادة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.

✓ مرحلة التهيؤ للانطلاق:

تعتبر هذه المرحلة فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، وفيها تكون الدولة أيضا متخلفا اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها ومن مظاهر هذه المرحلة نبذ المجتمع الوسائل العتيقة للإنتاج وإدخال الوسائل الحديثة لقيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، والاهتمام بإنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانئ ومن مظاهرها كذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويعتقد روستوا إن ظهور طبقة مختارة وممتازة من المفكرين تخرج على إطار التفكير التقليدي للمجتمع، وكذلك حدوث بعض التطورات الثورية في الكيان الاجتماعي والسياسي للمجتمع إنما يعد ان من الشروط الأساسية للتهيؤ للانطلاق، وقد ضرب روستوا مثلا لدول اجتازت فعلا هذه المرحلة كألمانيا واليابان وروسيا.

✓ مرحلة الانطلاق [1]:

وهي أهم مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي، وتتصف الدول خلال هذه المرحلة بأن الدولة ناهضة، حيث تسعى جاهدة للقضاء على أسباب تخلفها والانطلاق نحو التقدم والنمو الاقتصادي عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية، وإحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعة الثقيلة، والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل والمواصلات .

وحسب روستوا تضم هذه المرحلة التغيرات التالية :

- معدل الاستثمار والادخار الحقيقي يمكن أن يفوق 5% الدخل القومي ويصل إلى 10% أو أكثر.
- الصناعة الحديثة تتطور بسرعة .

[1] علي رعاد، نفس المرجع، ص 27-28

- ظهور إطارات سياسية واجتماعية مهمة في القطاع الخاص.
- حتى تنجح مرحلة الانطلاق يجب تعديل الإنتاجية الزراعية بصفة مطلقة وجذرية.

✓ مرحلة السير نحو النضوج:

مرحلة الانطلاق متبعة بمدة طويلة للتطور مدعمة بوتيرة منتظمة، تحاول تطبيق تكنولوجيا حديثة لكل القطاعات. فالاقتصاد الذي كان في مرحلة الانطلاق ينتظم على العموم حول مجموعة من الصناعات والتقنيات قليلة نوعا ما، سيرتبط خلال هذه المرحلة بطور أكثر تعقيدا وبتقنية اكبر تعقيدا وبتقنية اكبرا دفعا، مثل صناعة الفحم والصناعات الميكانيكية الثقيلة، ومن وجهة نظر شكلية يعرف النضوج بالمرحلة التي تؤكد فيها الاقتصاد انه قادر على الذهاب إلى ما بعد الصناعات التي ساهمت في انطلاقه، إنها المرحلة التي يبين فيها الاقتصاد انه يملك الموارد التقنية وروح المبادرة ألازمين للإنتاج.

✓ مرحلة الاستهلاك الوفيرة[1]:

يصل المجتمع بعد مرحلة أخرى تسمى بعصر الاستهلاك الوفير الذي يتم فيه انتقال دور القيادة إلى القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات وتظهر في هذا المجتمع ثلاث أهداف رئيسية، تسعى إلى زيادة الرفاهية العامة .

الهدف الأول: وهو المضي بالدولة نحو القوة بالتالي نحو تخصيص قدر متزايد من مواردها للأغراض العسكرية والخارجية.

الهدف الثاني: هو العمل على استخدام الموارد المتوفرة للمجتمع الناضج لإقامة دولة الرفاهية وذلك بتدعيم الأهداف الإنسانية والأمن الاجتماعي.

الهدف الثالث: ويرمي إلى التوسع في مستويات الاستهلاك بما يفوق الحاجات الأساسية للغذاء والمسكن والملبس أي الانتقال إلى السلع المعمرة والخدمات.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميّز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى:

[1] علي رعاد، نفس المرجع السابق، ص 29.

من هذا المنطلق سوف نتطرق الى اهم هذه النظريات[1]:

- النظرية الكلاسيكية:

بالرغم من اختلاف وجهات نظرا لكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميّزتها، إلا أن آراءه متقاربة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويلا لأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.
- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأس مالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأس مالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأس ماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف، وهذه يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل.
- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

نظرية "Adam Smith":

[1] كبداني سيد أحمد،" اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد –تلمسان 2013،ص 34

حسب "A. Smith" يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لِما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثماره الي تراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة[1].

نظرية David Ricardo:

اعتبر " Ricardo"الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سبب الحالة الركود والثبات.

كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأس ماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم بان دفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو.

أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف.

وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لوكان تمت وفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفع ان مقارنة بالأرباح كلما حدثت وسعفي الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، في نخفض التراكم الرأس مالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

[1] كبداني سيد أحمد،" اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد –تلمسان 2013،ص 35.

بالنسبة لـ"Adam Smith"و" David Ricardo" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكم اترأس المال[1].

نظرية Karl Marx:

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نموالاقتصاد، فبينما اعتقد " Smith"أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد"Ricardo " أنالسبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة لـ" Marx" فإن الأزماتالدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد[2].

حسب" Marx" تتحددالأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسماليةلتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائضالقيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلىالأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن يحل رأس المال محلالعمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات"Marx " بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمدعليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادةالأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفعإنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله"Marx".

- النظرية الكلاسيكية الجديدة:

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد منا لاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال "Jevons"و "Menger"و "Walras"و Marshall Alfred "

[1] دحت القريشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل ،2007الأردن، ص ص5.

[2] مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص 6.

اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلالهم حلال عمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار[1]:

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال $\frac{V}{K}$بفرضية تناقص عوائد رأس المال.
- معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدلا لاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.
- هنا كعلاقة سالبة لدى بلدان العالم بين وبسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك)والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

- النموذج الكينيزي للنمو:

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل. وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع

[1] مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص 68

في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع "Keynes" التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة:

- يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعاد لقيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج فيشكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لا بد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية.
- لهذا، فإنه حتى تبيع جميع المصانع كلما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كلما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.
- غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك)، ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة فيشكل ضرائب، وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق.

إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما اشترطه " Keynes" في نموذجه؛ مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول[1].

المبحث الثالث: العلاقة بين النوع الاجتماعي (الجندر) و النمو الاقتصادي

حسب معظم الدراسات المقدمة تبين ان هناك علاقة وطيدة بين النوع الاجتماعي و النمو الاقتصادي و ذلك في شتى المجالات (التعليم،الصحة، التشغيل) لذا سوف نتطرق إلى توضيح هذه العلاقة

المطلب الأول: علاقة النوع الاجتماعي بسوق العمل

[1] مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص 74.

تشكل المرأة ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم لكن مساهمتها في المستويات المقيسة للنشاط الاقتصادي و النمو و الرفاهية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، و هو ما ينطوي على عواقب اقتصادية كلية وخيمة، و رغم ما تحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية فلا تزال أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم مقسمة على أساس نوع الجنس، و يبدو أن التقدم في مسيرة المساواة بين الجنسين قد تعطل بالفعل، فلا تزال مشاركة الإناث في سوق العمل تمثل أدنى مشاركة الذكور الجنسين قد تعطل بالفعل، فلا تزال مشاركة الإناث في سوق العمل تمثل أدنى من مشاركة الذكور و معظم الأعمال غير مدفوعة الاجر تقوم بها المرأة، كما يلاحظ أن المرأة في القطاع غير الرسمي و شرائح السكان الفقيرة يتجاوز تمثيل الرجل بكثير في الحالات التي تعمل فيها المرأة أجر مقابل الذكور، كذلك تواجه المرأة فروقا كبيرة في الأجور بينها و بين نظائرها[1].

وفي كثير من البلدان تؤذي التشوهات والتمييز في سوق العمل إلى الحد من خيارات العمل مدفوع الأجر أمام المرأة، ولا يزال تمثيل الإناث منخفضا في المناصب العليا وفي مجال ريادة الأعمال.

وهناك تشابك بين تحديات النمو و خلق الوظائف و الإدماج، فبينما يمثل النمو و الاستقرار مطلبين ضروريين لإتاحة الفرص التي تحتاجها المرأة نجد أن مشاركتها في سوق العمل تمثل جزءا من معادلة النمو و الاستقرار أيضا، و على وجه التحديد يمكن أن يؤذي ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة الى إعطاء دفعة للنمو في الاقتصاديات التي تتزايد فيها سريع الشيخوخة بمعدل سريع عن طرق تخفيف أثر انكماش القوى، يمكن كذلك ان يساهم تحسين الفرص المتاحة للمرأة في توسيع نطاق النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النامية، عن طريق رفع معدلات التحاق النساء بالتعليم على سبيل المثال[2].

و تناقش مذكرة مناقشات هذه المشاركة في سوق العمل من حيث خصائصها الأساسية التي تشكل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الكلي، و القيود التي تمنع المرأة من تنمية إمكاناتها الاقتصادية الكاملة، و السياسية التي يمكن انتهاجها للتغلب على هذه العقبات[3]، و سيؤذي تطبيق السياسيات لأزاله تشوهات سوق العمل و تهيئة ظروف متكافئة للجميع الى إعطاء المرأة فرصة لتنمية إمكاناتها و المشاركة في الحياة الاقتصادية بصورة أوضح.

تتوافر أدلة كثيرة على أنه حين تتمكن المرأة من تنمية إمكاناتها الكاملة في سوق العمل يصبح من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية كلية كبيرة ،فالخسائر من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي التي تؤذي الفجوات بين الجنسين في سوق العمل تقدر بنسبة تصل إلى 27 % في بعض المناطق، كما تشير بعض الدراسات الى أن رفع نسبة مشاركة

[1] كاترين إيلبورغو آخرون، المرأة و العمل و الاقتصاد، مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، سبتمبر 2013، ص 04
[2] نفس المرجع السابق، ص 04
[3] نفس المرجع السابق ،ص 04

الاناث في القوى العاملة الى مستويات مشاركة الذكور حسب كل بلد من شأنها أن ترفع اجمالي الناتج المحلي و على سبيل المثال: نأخذ الولايات المتحدة الامريكية فإن نسبة ارتفاع الناتج المحلي نتيجة مشاركة النساء في سوق العمل قدرت ب 5 % و في اليابان بنسبة 9 % و في الامارات العربية المتحدة بنسبة 12 % و مصر بنسبة تقدر ب 34 % .

و في الاقتصادات التي تزيد فيها الشيخوخة بمعدل سريع يمكن أن تؤذي زيادة مشاركة الاناث في القوى العاملة الى إعطاء دفعة للنمو عن طريق تخفيف أثر انكماش القوى العاملة ففي اليابان و على سبيل المثال يمكن أن يرتفع معدل النمو المحتمل السنوي بنحو 25 بالمئة اذا بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة مما يؤذي الى زيادة دائمة قدرها 4 % من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي[1].

المطلب الثاني: أثر عدم المساواة في التعليمو الصحة بين الجنسين على النمو الاقتصادي

أكدت العديد من الدراسات أن التعليم محدد أساسي للنمو الاقتصادي حيث أشار hanushekwobmann الى ثلاثة قنواتأوميكانزمات يؤثر من خلالها التعليم على النمو الاقتصادي و هي كالاتي:

- أن التعليم يرفع مخزون رأس المال البشري المتضمن في القوى العاملة و الذي يؤذي الى الزيادة الإنتاجية و بالتالي زيادة في النمو الاقتصادي.
- التعليم يحسن و يطور القدرة الإبداعية للأفراد و التي تنعكس في شكل تقديم تكنولوجيا جديدة، معارف جديدة، منتجات جديدة، أساليب إدارية و إنتاجية جديدة.
- التعليم يمكن الافراد من اكتساب معارف تمكنهم من فهم العمليات وكيفية التعامل الفعال مع التكنولوجيات الجديدة.[2]

و يمكنأن يسهم تحسين فرص المرأة لكسب الدخل و التحكم فيه في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية عن طريق رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم على سبيل المثال، فالمرأة يرجح لها بدرجة أكبر من الرجل

[1] كاترين إيلبورغو آخرون، نفس المرجع السابق، ص 05

[2] Hanushek E A and Wößmann L. (2010). Education and EconomicGrowth, In: Penelope Peterson, Eva Baker, Barry McGaw, (Editors), International Encyclopedia of Education, Oxford: Elsevier, 2: 245-252

أن تستثمر جزءا كبيرا من دخل أسرتها المعيشية في تعليم أبنائها، و تشير منظمة العمل الدولية الى أن عمل المرأة مدفوع الاجر و غير مدفوع الاجر يمكن أن يكون أهم عامل على الاطلاق للحد من الفقر في الاقتصادات النامية[1]

كما أشارت دراسة أخرى ل Dollar and Gatti سنة 1999 و التي تهدف الى اختبار أثر عدم المساواة في التعليم و الصحة بين الجنسين على النمو الاقتصادي، حيث تعد الاناث في الدول النامية فقيرات بالنسبة لمثيلاتهن في الدول المتقدمة، الزيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤذي الى تحسينات في مختلف مقاييس المساواة بين الجنسين، مما يشير الى أنه قد يكون هناك إخفاقات سوق هي التي تعوق في الاناث في البلدان النامية، يمكن تفسير عدم المساواة بين الجنسين في التعليم و الصحة الى حد كبير عن طريق التفضيلات الدينية، العوامل الإقليمية، الحرية المدنية، هذه الأنماط.

المنتظمة في الاختلافات بين الجنسين تشير الى انخفاض الاستثمار في الاناث ليس اختيار اقتصادي فعال، و يمكن أن نبين أن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم له اثر سلبي على النمو الاقتصادي، و بذلك فان المجتمعات التي لا تميل للاستثمار في الاناث تدفع ثمن ذلك في تباطؤ النمو الاقتصادي و انخفاض الدخل[2].

حيث تمت المقارنة في هذه الدراسة بين مجموعتين كل مجموعة مكونة من ذكور و اناث، المجموعة الأولى مقسمة الى مجموعتين متساويتين في عدد الذكور و عدد الاناث أي 50 % لكل منهما ولهما نفس المستوى التعليمي، اما المجموعة الثانية مقسمة الى مجموعتين غير متساويتين أي 70 % ذكور و 30 % اناث و لهما نفس المستوى التعليمي، بينت النتائج ان العائد على رأس المال في المجموعة الثانية كانت أقل بنسبة 13 % من المجموعة الأولى، و عليه يتضح لنا جليا أن راس المال البشري هو أحد الأصول الرئيسية التي تحرك عجلة الاقتصاد و التنمية الاقتصادية، و أن عدم المساواة بين الجنسين له اثر سلبي على تحقيق النمو الاقتصادي.[3]

المطلب الثالث: الاثار الخارجية لتعليم النساء و الرجال

[1]Miller, G., 2008, "Women's Suffrage, PoliticalResponsiveness, and Child Survival in American History," The .Quarterly Journal of Economics (August): 1287-326

[2]Dollar, D., and R. Gatti, 1999, "GenderInequality, Income, and Growth. Are Good Times Good for Women?" .World Bank Gender and DevelopmentWorkingPaper No. 1 (Washington)

[3]نفس المرجع السابق ، ص 153

تشير العديد من الدراسات الى ان زيادة التعليم المدرسي للمرأة سيكون له تأثير مفيد في صحة الطفل و تعليمه المدرسي و انتاجيته عندما يكبر، و من ثم في راس المال البشري، أكبر من زيادة التعليم المدرسي للرجل بنفس القدر.

علما بأن الرجل قد يقضي وقتا أقل مما تقضيه هي في رعاية الطفل، فاذا كان التعليم المدرسي للمرأة يعطي نتائج افضل للطفل من التعليم المدرسي للرجل، فان ذلك يدل على وجود أثر خارجي اجتماعي افضل مرتبط بالاستثمارات العامة في التعليم المدرسي للإناث[1].

وقد تناول klasen نفس الفكرة تقريبا فيما أطلق عليه " أثر البيئة " حيث يميل تعليم الاناث الى تحسين تعليم الأطفال كما و كيفا من خلال الدعم و البيئة العامة التي يمكن ان توفرها المرأة المتعلمة لأطفالها، و و نظرا لكون تعليم الاناث اقل فعليا عند كل مستوى من مستويات التعليم الذكور، فان عدم المساواة بين الذكور و الاناث في التعليم يؤثر سلبا على نوعية تعليم السكان بوجه عام و بالتالي على إنتاجية قوة العمل و من ثم النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة الى الفجوات بين الذكور و الاناث في التشغيل، فانها تشوه الاقتصاد ككل و هذه التشوهات لن تؤثر على العاملين فقط بل على العمل الحر ايضا و ذلك في شتى القطاعات كما ان لديها تاثيرات سلبية على النمو الاقتصادي.

حيث تلعب العوامل الديمغرافية مثلا نفس الدور، لان عدم المساواة بين الذكور و الاناث سيكون مصحوبا ايضا بارتفاع مستويات الخصوبة و من ثم يؤذي الى انخفاض النمو الاقتصادي وذلك من خلال قنوات مثل:

- ✓ إنتاجيةالعمل للمرأة
- ✓ القوة التفاوضية
- ✓ الحوكمة.

[1]Schultz, T. Paulm, "WhyGovernmentsShouldInvest More to Educate Girls," World Development, Vol. 30, No. 2, 2002, pp.211-212.

الفصل الثاني

تمهيد:

في هذا الفصل سوف نتناول أهم العناصر التي أثرت في فجوة النوع الاجتماعي في مصر ، حيث قمنا ب تقسيم الفصل الى مبحثين وذكرنا أهم الاختبارات التي استخدمت في تحليل النتائج

النمو الاقتصادي في مصر، في الجزء التالي، يحاول هذا الجزء من الدراسة التعرض.

لأوضاع فجوة النوع. فقد احتلت مصر عام 2016المرتبة 132من بين 144دولة في تماعي مؤشر فجوة النوع الاجتماعي Gender Gap Indexالذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره The Global Gender Gap Reportالذي يصدره منذ عام **2006** حيث الرتبة الأقل تدل على أداء أفضل.(ويتضح من ذلك أن مصر ما زالت تحتل

مركزاً متواضعاً بالنسبة لتقليص الفجوة بين الذكور والإناث.

ستعراض نصيب الذكور والإناث في مجالي التعليم والتشغيل، حيث يتم التركيز وبا في هذه الدراسة على الفجوة بينهما في هذين المجالين، ـلاحظ ما يلي:

بالنسبة للتعليم:

يوضح الشكل التالي تقارب معدلات الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي جوة بينهما عبر الزمن.

شكل رقم1): (تطور معدلات الالتحاق الاجمالي بالتعليم الثانوي للذكور والإناث

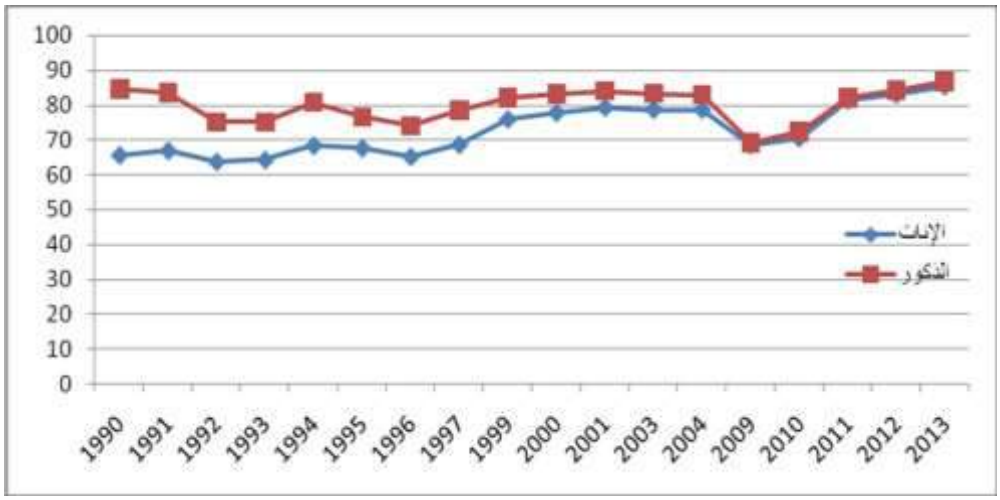

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة باستخدام بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

في مجال التشغيل:

يلاحظ وبالرغم من التقارب أوتقليص الفجوة في مجال التعليم إلا أنه ارتفاع نصيب المشتغلين الذكورمن إجمالي المشتغلين80 (في متوسط فترة الدراسة)٪ بالمقارنة بنصيب الإناث20 (في متوسط فترة الدراسة(مما يعكس اتساع الفجوة بينهما ٪ منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن .

شكل رقم2 (تطور النسبة المئوية للمشتغلين من الذكور والإناث إلى إجمالي المشتغلين):

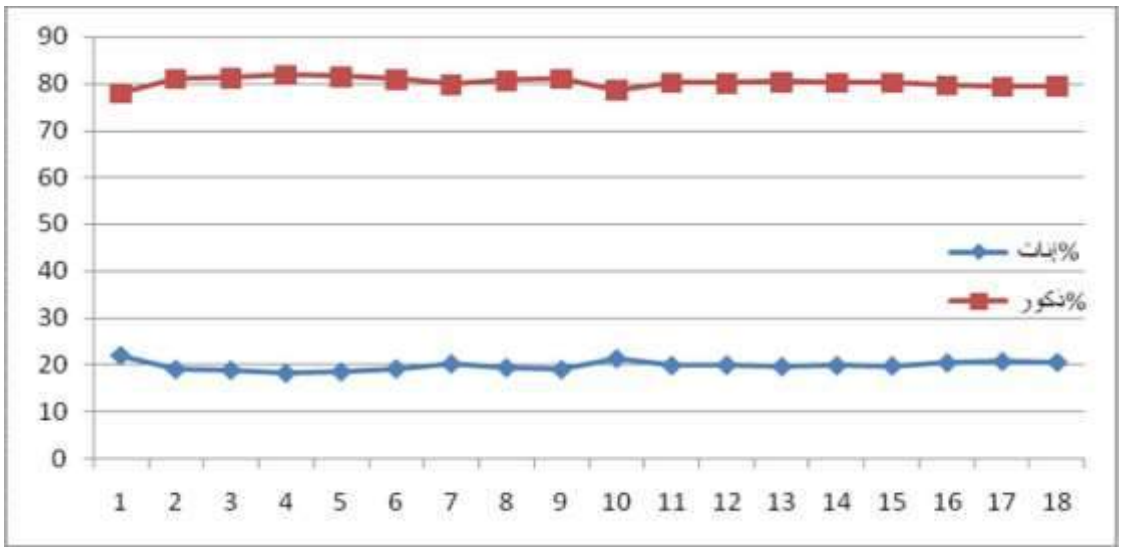

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وقد يعكس انخفاض نصيب الإناث من إجمالي التشغيل بالمقارنة بالذكور انخفاض التالي أن المساهمة لم تتعد مساهمتهن في قوة العمل، حيث يلاحظ من الشك ٪ 6،23 أي حوالي ربع قوة العمل.

شكل رقم3 : (النسبة المئوية لمساهمة الذكور والإناث في إجمالي قوة العمل)

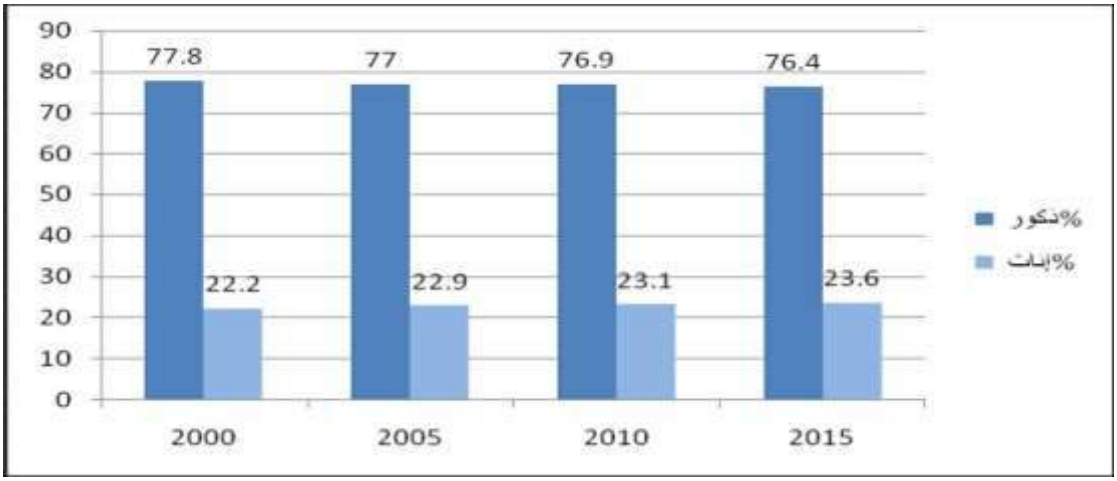

المصدر: أعدته الباحثة باستخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

عدم اتساع نطاق فرص العمل المتاحة للنساء اللاتي يقل مستواهن ويلاحظ أيضاً التعليمي عن المؤهل المتوسط في مقابل ما يتاح للذكورفي هذا الصدد. ففي حالة الذكورتظهر معدلات التشغيل المرتفعة لدى الفئات التعليمية المرتفعة والمنخفضة على حد سواء.

بصورة واضحة التناسب الطردي بين معدلات التشغيل بينما في حالة الإناث يظهر والمستويات التعليمية، وبخاصة بدءاً من حملة المؤهلات المتوسطة.

جدول رقم1 : (معدل التشغيل طبقا للحالة التعليمية والنوع عام 2001).

البيان	ذكور	إناث	الإجمالي
	2،73	8،12	4،34
9،77	2،12	7،53	يقرأ ويكتب وحاصل على شهادة محو لأمية
7،40	6،10	8،26	مؤهل أقل من المتوسط
7،16	8،1	1،9	ثانوية عامة/أزهرية
6،77	6،21	8،52	مؤهل متوسط فني
8،80	8،31	2،61	مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي
1،73	1،42	4،59	مؤهل جامعي /فوق الجامعي
الإجمالي	9،63	00،17	8،40

المصدر: "النشرة السنوية المجمعة: بحث القوى العاملة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015/ 2016 .

أما بالنسبة لتوزيع الذكور والإناث وفقاً للقطاع الذي يعملون فيه، فيتضح من الجدول التالي أن أعلى نسبة للإناث تتركز في القطاع الحكومي، وكذلك في القطاع.

ومن ثم فإن القطاع الحكومي والعام/الأعمال العام ما زال يمتص الخاص خارج المنشآت عدداً أكبر من المشتغلين الإناث مقارنة بمنشآت القطاع الخاص. فالقطاع العام يوصف بأنه صاحب العمل الوحيد الذي يكفل تكافؤ الفرص، وهو يضمن للمرأة المتعلمة إمكانية عمل تعتبر أفضل بكثير من تلك التي يوفرها الحصول على عمل فضلاً عن أجور وظروف

القطاع الخاص.

جدول رقم2): (تقدير المشتغلين من الذكور والإناث طبقا للقطاع الذي يعملون فيه عام 2015 (18 ألف مشتغل)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية المجمعة: بحث القوى العاملة

القطاع الأجنبي* يشمل التعاونيات و أما بالنسبة لكيفية توزيع المشتغلين من الإناث على القطاعات

	الإجمالي	أخرى *	استثماري	خاص	عام/ أعمال عام	حكومي	القطاع النوع
						خارج المنشآت	داخل المنشآت
ذكور	284 ،3	785	877 ،5	306 ،9	371	72	694 ،19

الاقتصادية المختلفة)في متوسط الفترة 1990-2014)فتظهر تركز تشغيل الإناث في قطاعي الخدمات ثم الزراعة.

شكل رقم4 :(التوزيع النسبي للمشتغلين من الذكور والإناث على القطاعات المختلفة.

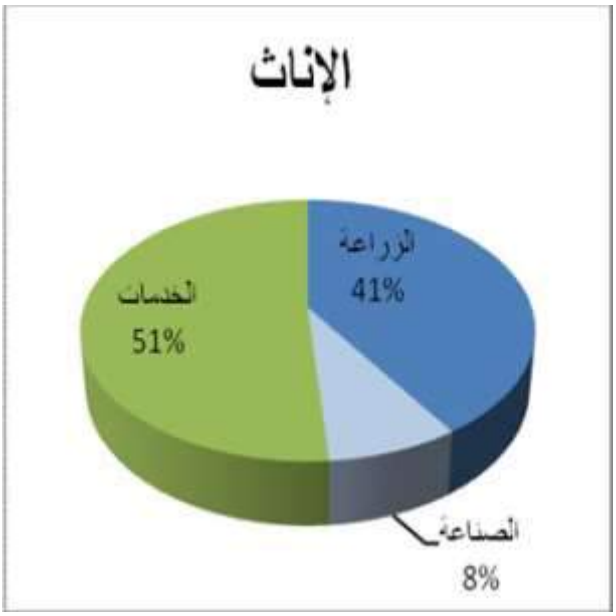

المصدر: البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمية.

المطلب الثاني: قياس تأثيرفجوة النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي

في قبل التطرق إلى قياس تاثير فجوة النوع الاجتماعي في مصر يتعين التعرف على المتغيرات محل الدراسة ،ثم النموذج القياسي المستخدم.،

متغيرات :النموذج القياسي

المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي GDPG ويتم التعبير عنه بمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المتغيرات المفسرة.

فجوة النوع الاجتماعي في مجال التعليمEDUC:

تم التعبير عنها بنسبة معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوى للإناث إلى معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي للذكور.

فجوة النوع الاجتماعي في مجال التشغيلEMPLOY : ويتم التعبير عنها بنسبة التشغيل من الإناث إلى التشغيل من الذكور، حيث تم الحصول على هذه النسبة بقسمة نسبة تشغيل الإناث إلى السكان أعلى من 15سنة)معدل تشغيل الإناث(إلى نسبة تشغيل الذكور إلى السكان أعلى من 15سنة)معدل تشغيل الذكور.)

تراكم رأس المال المادي INVST: ويتم التعبير عنه بالنسبة المئوية لإجمالي رأس المادي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث استخدمت بعض الدراسات الخاصة بالنمو المال على المستوى الكلي نسبة رأس المال المادي إلى الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن تراكم رأس المال المادي .

رأس المال البشري HCAPI: ويعبَّر عنه بمعدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوى، Secondary Gross Enrollment Ratio, both sexes (٪ (للذكور والإناث ويقصد به نسبة الطلبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية، بصرف النظر عن العمر، إلى إجمالى هذه المرحلة التعليمية.

عدد السكان فى الفئة العمرية التى تدخل رسمياً وتم الحصول على البيانات المستخدمة من إحصاءات البنك الدولي ،مؤشرات التنمية العالمية **WD** .

2- النموذج القياسي:

تحاول الدراسة التعر ف على تأثير فجوة النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي في مصر من خلال تقدير العلاقة التالية:

$$GDPGt = \beta 0 + \beta 1\ INVSTt + \beta 2\ HCAPIt + \beta 3\ EMPLOYt + \beta 4\ EDUCt + ut$$

حيث uحد الخطأ، و tالسنوات ..... 2014. ،1990

ولتقدير هذه العلاقة، تستخدم الدراسة منهج اختبار الحدود Approach Bound Testing المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة للتكامل . Autoregressive Distributive Lag (ARDL) وتتميز هذه الطريقة بأنها تمكن من اختبار وجود علاقة، في الأجلين القصير والطويل، بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة جميعها في المستوى، سواء كانت المتغيرات ساكنة أو متكاملة من الدرجة الأولى أو مختلفة في درجات التكامل.

كما أن المقدِّرات الناتجة عن هذه الطريقة تتميز بأنها غير متحيزة وكفء، بالإضافة إلى أنه يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم. لذلك أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي قدمه Pesaran et al 2001 شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة .

3- النموذج تقدير :

يتناول الجزء التالي عدة خطوات: في البداية يتم إجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات، ثم تقدير النموذج، ثم إجراء الاختبارات اللازمة للتعرف على جودة النموذج.

أ- اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يتعين في البداية اختبار سكون أو استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller Test (ADF،)- حيث يكون فرض العدم: السلسلة الزمنية غير ساكنة يوجد جذر الوحدة ، والفرض البديل: السلسلة ساكنة.

ويتضح من نتائج ADFفي جدول رقم (3) أن المتغيرات ساكنة في المستوى عدا التراكم الرأسمالي INVST الذي يسكن في الفرق الأول مما يوضح إمكانية تطبيق منهجARDL ،حيث يوجد مزيج من المتغيرات الساكنة و المتكاملة من الدرجة الأولى.

جدول رقم3): (نتائج اختبار ADF

				إحصاء اختبار ADF	المتغيرات
	حالة التكامل	الفرق الأول	حد ثابت و اتجاه (المستوى)	حد ثابت (المستوى)	بدون حد ثابت وبدون اتجاه زمني (المستوى)
-	I(0)	-	-	GDPG	-1.739225 (0.0777)
I(1)	INVST	-	-	-	-4.155708* (0.0040)
I(0)	-	- 3.510588 (0.0641)	-	HCAPI	-

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9

القيم بين الأقواس تشير إلى احتمال إحصاءADF .

* في وجود حد ثابت .

-) يوضح الجدول فقط الحالات التي يتحقق فيها سكون المتغيرات.

وبتطبيق اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)

أيضاً الذي يقوم على اختبار فرض العدم القائل بأن السلسلة الزمنية ساكنة، بعكس اختبار،ADF)

،تتضح إمكانية تطبيق منهج ،ARDLحيث أثبت اختبار KPSS) (سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات.

كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم4): (نتائج اختبار KPSS

المتغيرات	إحصاء اختبار KPSS (LM-Stat)	
حد ثابت	حد ثابت و اتجاه	
GDPG	0.102945	0.100357
INVST	0.460138*	0.084399
0.278560	0.071411	HCAPI
0.167373	0.158237*	EMPLOY
EDUC	0.705513*	0.225290**
القيم الحرجة (الجدولية)	0.739000(1%) 0.463000(5%) 0.347000(10%)	0.216000 (1%) 0.146000(5%) 0.119000(10%)

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9

*ساكن عند 1 % ** غير ساكن في حالة وجود حد ثابت واتجاه .

ب تقدير تموذج ARDL و اختبار التكامل المشترك:

لبيان العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، تم استخدام اختبار الحدود Bounds test ، حيث يكون فرض العدم H0 لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة طويلة الاجل تتجه من جملة المتغيرات المفسرة الى المتغير التابع)، مقابل الفرض البديل H1 : يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات وفي هذا الاختبار يتم استخدام القيمتين الحرجتين للاحصاء F اللبتين قام بتطويرهما (2001) Pesaran et al و تفترض القيمة الحرجة الدنيا ل f ان جميع المتغرات هي I0 وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في حين يفترض الحد الاعلى ان جميع المتغيرات هي I 1 وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فاذا تجاوزت قيمة F المحسوبة القيمة الحرجة للحد الاعلى سيتم رفض العدم ويعني ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الاجل)

و اذ كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة للحد الادنى فانه لا يمكن رفض العدم، ومن ثم لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، اما اذا وقعت قيمة F المحسوبة بين الحدين الاعلى والادنى فتكون النتائج غير حاسمة

جدول رقم 05: نتائج اختبار الحدود F

F - Stat	القيم الحرجة (K=4		
I(1)	I(0)	مستوى المعنوية	
10%	2.45	3.52	4.593891
5%	2.86	4.01	
1%	3.74	5.06	

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9

K -هو عدد المتغيرات المستقلة.

وبعد تقدير نموذج (، ARDL (1, 1, 1, 0, 0 54وعمل اختبار الحدود، توضح النتائج في الجدول رقم5) (أن قيمة F حد الأعلى لـ المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة الجدولية، ومن ثم نرفض الفرض العدم)عند مستوى معنوية)ويعني ذلك وجود5 ٪ علاقة تكامل مشترك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

فيما يتعلق بمعاملات الأجل القصير: لم تُظهر النتائج أن فجوة النوع الاجتماعي، ي التعليم أو في التشغيل، لها تأثير معنوي في النمو الاقتصادي في الأجل القصير. سواء ف أما بالنسبة لرأس المال المادي، فيؤثر تأثيراً موجباً ومعنوياً في النمو الاقتصادي. بينما يكون تأثير رأس المال البشري معنوياً وسلبياً في النمو.

فتوضح أن تأثير فجوة النوع في مجال أما فيما يتعلق بمعاملات الأجل الطويل التعليم في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل أصبح معنوياً وموجباً، بمعنى أنه كلما زاد نصيب الإناث بالنسبة للذكور في الالتحاق بالتعليم الثانوي)بـ 1%)أدى ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي)ب 14ليص فجوة النوع في (%، ومن ثم، وكما هو متوقع، فإن تق

التعليم يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. هذا بينما ظل تأثير فجوة النوع الاجتماعي في مجال التشغيل في النمو الاقتصادي غير معنوي في الأجل الطويل أيضاً. ويلاحظ أن تأثير بخلاف فجوة التشغيل الممثلة في نسبة تشغيل الإناث إلى تشغيل الذكور له إشارة سالبة زيادة نسبة النساء العاملات في القطاع المتوقع.

وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

الحكومي بشكل كبير بالمقارنة بنسب الرجال، وتركز النساء داخل القطاع الحكومي في المهن الكتابية والسكرتارية والتي أشبعت بالفعل ،55والتي ليس لها مردود أو مساهمة ق الأمر مباشرة على الناتج على

عدم استخدام رأس المال البشري من الإناث. كما قد يتعلّ

على النحو الأمثل إنتاجية العمل وانعكاس ذلك سلباً 56التفاوتات بين . هذا علماً بأن الجنسين في إنتاجية العمل وفي العوائد تنتج في المقام الأول عن الاختلافات في الأنشطة ت بينهما في رأس المال الاقتصادية التي يقوم بها الرجال والنساء، فضلاً البشري وفي خصائص الوظائف57.

عدم معنوية تأثير كل من رأس المال المادي، رغم أن كما أظهرت النتائج أيضاً هذا التأثير له إشارة موجبة كما هو متوقع. وأوضحت النتائج أيضاً عدم معنوية رأس المال رة سالبة، وقد تعكس هذه الإشارة السالبة غير المتوقعة أن مستوى البشري واتخاذه إشا ومدى جودة التعليم والتدريب ما زال أقل بكثير من المستوى الكافي للوفاء باحتياجات

سوق العمل ودفع معدلات النمو الاقتصادي.

اختبارات جودة النموذج:

للتحقق من جودة النموذج المستخدم تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، تظهر نتائجها في الجدول رقم6) (على النحو التالي:

لاختبار وجود ارتباط سلسلي بين البواقي - وفقاً Breusch-Godfrey Serial) Correlation LM Testالفرض العدم: لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي(فإن احتمال Fمرتفع وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدم.

لاختبار استقرار المجموع التراكمي لتكرار البواقي - وفقاً CUSUM Testوالمجموع التراكمي للمربعات CUSUM of Squares Test، يتضح أن القيم التجميعية تقع بين الخطين المتقطعين الممثلين لحدود الثقة، في الشكلين رقم5) (ورقم (،6)بمعنى أن المقدِّرات ثابتة لا تختلف عبر الفترة الزمنية للدراسة.

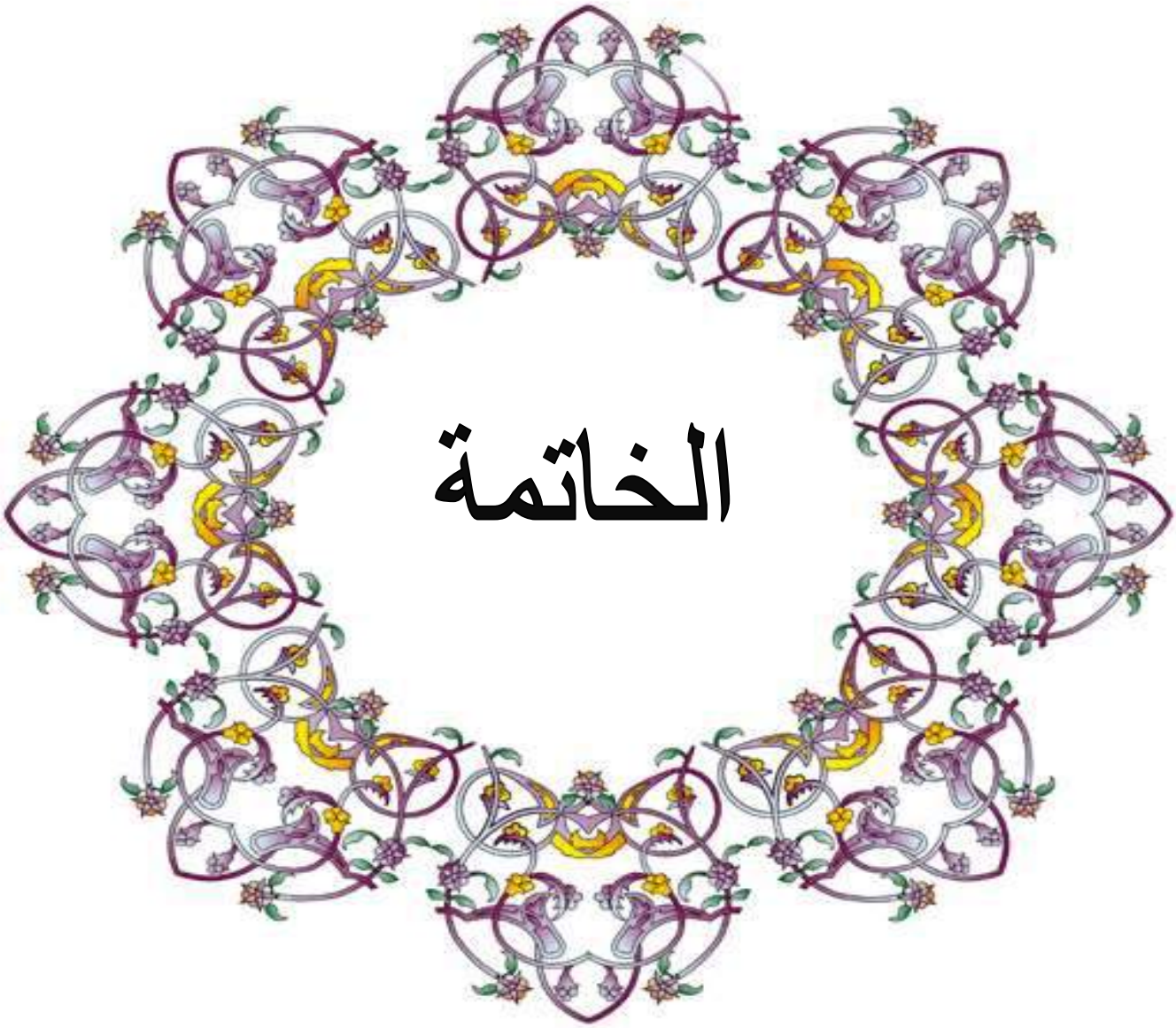
الخاتمة

النمو ى استهدفت هذه الدراسة التعريف الاقتصادى في مصر، الفرضية التالية: "يؤدي تقليص فجوة النوع في وقامت باختبار ولتحقيق ذلك، قامت مجالَ ي التعليم والتشغيل إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في مصر".

علاقتها بالنمو الاقتصادي في الدراسة بشرح مفهوم فجوة النوع الاجتماعي وكيفية تناول على فجوة النوع الاجتماعي في مصر. ثم حاولت الدراسة الأدبيات السابقة، ثم التعرف الانحدار الذاتي لفترات اختبار مدى صحة الفرضية المذكورة من خلال تقدير نموذج ، بالتطبيق على (ARDL) Autoregressive Distributed Lagالإبطاء الموزعة الفترة من مصر ف 1990إلى 2014وأوضحت نتائج التقدير أنه لا يوجد تأثير معنوي.

فأظهرت ،القصير. أما في الأجل الطويل لفجوة النوع الاجتماعي في مصر في الأجل في النمو الاجتماعي النتائج أن تقليص فجوة النوع في التعليم يؤثر معنوياً وإيجابياً سة في هذه النتيجة مع كثير من الدراسات التي أثبتت أن وتتفق الدرا .الاقتصادي في مصر ونذكر منها على سبيل ،عدم المساواة في التعليم يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي دراسة المثال Hill & King (1993 (أن انخفاض معدلات التحاق إلى ت خلص التي ن مصحوب كوى الإناث بالنسبة للذكور في المراحل الابتدائية والثانوية بانخفاض مستوى النمو، كما أن في أما فجوة التشغيل فكان تأثيرها غير معنوي لجمالي. إالناتج القومي ا تقليص فجوة التشغيل، وعلى غير المتوقع، لا عامل كانت سالبة بما يوحي بأن إشارة الم يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك بعك{س الدراس{ات السابقة .يمكن ومن ثم قبول فرضية الدراسة فيما يتعلّق بفجوة التعليم، ورفض الفرضية فيما يتعلّق بفجوة التشغيل.

بالإشارة السالبة التي تدل على أن و تقليص فجوة التشغيل لا يؤدي فيما يتعلّق ، على غير المتوقع، فمن الممكن تفسيرها من خلال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ما أشارت إليه بعض التقارير والدراسات مثل ة المرأة. وهذا انخفاض إنتاجي .

كما يؤكد تقرير The World Bank (2011 (في ينجنسلن ايالفوارق بأن العاملات ، بين النساءهامنتظمة ومستمرة. وسواء في الزراعة أو خارج الأجور الإ نتاجية و الإنتاجي، فإن النساء يعانين من انخفاض متوسط بأجر العاملات لحسابهن الخاص أو هذه الفروق في البلدان المتقدمة إثباتويحصلن على أجور أقل من الرجال. وقد تم انخفاض)بسبب ورغم أن هذه الفوارق قد تراجعت بمرور الوقت .والنامية على السواء الفجوة التعليمية ،(فإنها لا تزال كبيرة أساساً .

ن في فخ الإنتاجية الذي يفرض ويبدو بالفعل أن العديد من النساء حول العالم يقع في الوقت الراهن

تكاليف كبيرة على رفاهة المرأة وتمكينها اقتصاديا لاستثمار في نساء الغد.ا وعلى الرغم من انخفاض العوائد والإنتاجية، فإن الجنسين في إنتاجية العمل وفي العوائد تنتج في المقام الأول عن الاختلافات في الأنشطة

لتفاوتات بين الجنسين في رأس المال لقتصادية التي يقوم بها الرجال والنساء، كما أن البشري وفي خصائص الوظائف دوراً في هذا الأمر أيضاً .

وضع من رأس المال البشري من النساء، يتعين لذلك، وفي محاولة للاستفادة و استراتيجية نمو كثيفة الاستخدام لليد العاملة تعمل على الاستفادة بشكل خاص من إمكانات المرأة لزيادة مساهمة المرأة في العمل مدفوع كما أن . هناك شرطاً ضرورياً ك في قطاعات سوق الأجر، وهو زيادة الطلب الكلي على العمل بوجه عام، وزيادته كذل العمل التي كانت تقليدياً متاحة بشكل أكبر لعمل المرأة على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال يميل تشغيل المرأة للتركز في صناعات معينة من بينها الصناعات الغذائية، والمنسوجات والملابس، والصناعات الإلكترونية، فضلاً عن التعليم، والرعاية الصحية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب الإصلاح الهيكلي والانتقال من نموذج عمالة في يقوده القطاع العام إلى نموذج للقطاع الخاص يركز على السوق، وحالات الخفض فاتورة الأجور الحكومية وفي العمالة بالحكومة، أصبح لدى المرأة فرص عمل أقل. ويرجع ذلك جزئياً إلى فشل القطاع الخاص في توفير وظائف رسمية عالية الجودة ذات عوائد وأوجه حماية لتحل محل وظائف القطاع العام. وتختار المرأة بالتالي مغادرة قوة العمل)أو عن العمل في الوظائف المتاحة غير الرسمية. وتشير عدم الانضمام إليها أبدا(عوضاً دراسة 2016) Krafft (إلى أن هذا التغير في الهيكل الاقتصادي يعد عاملا مساهما في ارتفاع معدل الخصوبة في مصر، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي (العوامل الديموجرافية.)

ومن جهة أخرى، يقدم 2012) Sieverding (على أن سوق ظروفدليلاً د بشدة رغبتها في مصر العمل للمرأة الشابة. القيام بالنشاط في تعد غير مشجعة وتقى اتهناك حاجة لسياسات تشجع على توفير بيئ وبالتالي .ذلك وقدرتها على الاقتصادي عمل "صديقة للمرأة" وهي سياسات ي القطاع الخاص. ف صديقة للأسرة تشغيل أو خيارات هاعلى التوفيق بين عمل هاوتساعد ،تتضمن تدابير تدعم حصول المرأة على العمل المنتج وتوفر لها ،ودورها في الأسرة)مزيد من العمل لبعض الوقت وفرص للعمل من المنزل).

ومن ثم تفتح لها مجالات أكبر في قطاعات لا تقوم عادة بتشغيل عدد ،الحماية الاجتماعية النساءكبير من . وبالرغم من زيادة دخول النساء بصورة ملحوظة في القطاع الخاص، إلا أنه من الملاحظ أنها تتركز في القطاع غير الرسمي الذي يعاني من تدهور ظروف العمل به حيث لا يوجد تأمين

اجتماعي، أو حقوق عمالية، فضلاً عن طول ساعات العمل، وانعدام البيئة يان في هذا القطاع الصحية في بعض الأحوا ل من القطاع غير .ـلذلك قد يساعد التحو ومن المهم إنفاذ إصدار الرسمي إلى القطاع الرسمي على خلق بيئة أكثر تشجيعاً للمرأة.

قائمة المصادر والمراجع

- مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي،ص 4، صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، المكتب الاقليمي للدول العربية،ط4 ،سنة 2001 م.
- نيكول يانواسينار،اد راج النوع الاجتماعي في منظمتك غير حكومية، النسخة العربية للمعهد الديمقراطي لبنان،2007،ص 10
- اوجامع ابراهيم، ادماج مقارنة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2010-2011،ص06.
- مجلة المبادرات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في دولة الامارات العربية المتحدة ، ص 11.
- معتصم تركي الضلاعين، الجندر فجوة النوع الاجتماعي و دورها في اختلال البيئة الجامعية ،دار الخليج للنشر و التوزيع .....ص 17.
- هيفاء أبو غزالة، الكاشف في الجندر و التنمية، اليونيفيم، طبعة 2006،.
- عصمت محمد حوسو، الجندر الابعاد الاجتماعية و الثقافية ، عمان،دار الشروق 2008، ص 80.
- مذكرة شهادةالماجستير في العلوم الاقتصادية "التنمية الاقتصادية و الحماية الاجتماعية..."من إعداد الطالبة كيفانيشهيدة ,تحت إشراف البروفيسورشريفشكيب أنور السنة الجامعية 2006-2007.
- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2014
- علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي)الواقع، العوائق، سبل النهوض("، دار جليس الزمان، عمان، ،2010ص ص،43،40.
- عبادة عبد الرؤوف ، " محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر:دراسة تحليلية قياسية "، 1970-2008مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، ، 2011.
- محي الدين حمدان ،"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، ،2009ص 11
- مصطفى بن ساحة،"أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية،معهد العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،غرداية،، 2011ص.
- د.عليرعاد ،دورالتعليم في تحديد مستوى الدخل ،دراسة قياسيةلعينة من دول OCDEخلال الفترة 1981.2005باستعمال معطياتالبانيل

Pane)اوتقنية ،CMMمذكرة تخرج مقدمة ضمن نيلشهادةالماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع الاقتصاد الكمي)،جامعة الجزائر 3– -السنة 2011/2010، ص62.

❖ كبداني سيد أخمد،" اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد –تلمسان 2013،ص 34

❖ كاترين إيلبورغو آخرون، المرأة و العمل و الاقتصاد، مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، سبتمبر 2013، ص 04

❖ Hanushek E A and Wößmann L. (2010). Education and EconomicGrowth, In: Penelope Peterson, Eva Baker, Barry McGaw, (Editors), International Encyclopedia of Education, Oxford: Elsevier, 2: 245-252

❖ Miller, G., 2008, "Women's Suffrage, PoliticalResponsiveness, and Child Survival in American History," The Quarterly Journal of Economics (August): 1287-326.

❖ Dollar, D., and R. Gatti, 1999, "GenderInequality, Income, and Growth. Are Good Times Good for Women?" World Bank Gender and DevelopmentWorkingPaper No. 1 (Washington)

❖ Schultz, T. Paulm, "WhyGovernmentsShouldInvest More to Educate Girls," World Development, Vol. 30, No. 2, 2002, pp.211-212.

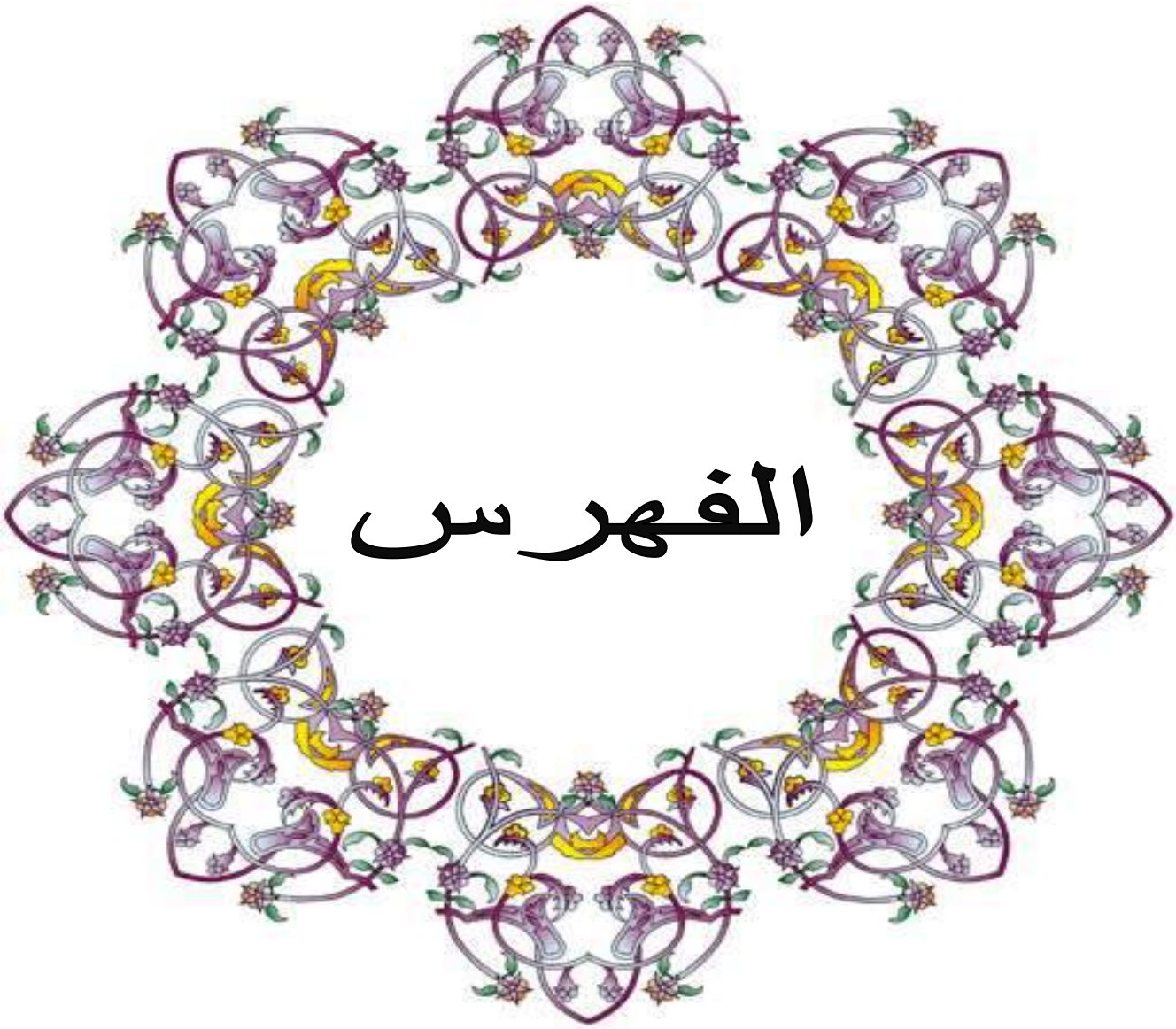
الفهرس

العنوان	الصفحة
بسملة	
شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة	أ-ب
تمهيد	04
الفصل الأول	05
المبحث الاول:	05
المطلب الاول	05
المطلب الثاني	08
المطلب الثالث	14
المبحث الثاني:	18
المطلب الأول	18
المطلب الثاني	20
المطلب الثالث	23
المبحث الثالث:	26
المطلب الاول	26
المطلب الثاني	30
المطلب الثالث	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني	
المبحث الاول:	36
المطلب الاول	36
المطلب الثاني	40
المطلب الثالث	42
المبحث الثاني	46
المطلب الاول	46
المطلب الثاني	49

خاتمة	50
قائمة المصادر والمراجع	
الفهرس	